البيولوجيا السياسية وفهم الشمولية:
العنف والسلطة في فكر (ميشيل فوكو) و(أنّا أرندت)

*دينا بن سعيد مراد**

ملخص

يسعى هذا البحث لتحليل العلاقة بين نموذجي الشمولية الذي وضعته أنّا أرندت والبيولوجيا السياسية الذي طوّره ميشيل فوكو، وإيجاد النقاط المشتركة بينهما، تأكيداً لأطروحة الاستمرارية الخطية والفكرية والمفاهيمية لهذين النموذجين، من جهة، وتحليل علاقة النموذجين بالديمقراطية من جهة أخرى، تأكيداً لأطروحة التضامن الغائي بين المفاهيم الثلاثة. ومن أجل إيجاد العلاقة بين الشمولية والبيولوجيا السياسية والديمقراطية الغربية، يجب تجاوز الصورة النمطية التي أعطيت للعلاقة بين الشمولية والديمقراطية التي تضعهما في شكل متقابلات. إن نموذج البيولوجيا السياسية، من خلال تركيزه على تكنولوجيات السيطرة على الجسد التي مورست في المجتمعات الغربية.

الكلمات الدالة: البيولوجيا السياسية، الشمولية، ميشيل فوكو، حنّا أرندت، الديمقراطية الراديكالية.

المقدمة

ماذا نفعل؟ لقد طرحت حنّا أرندت (Hannah Arendt) هذا التساؤل الجوهري كفكرة موجّهة لها في كتاب "الحالة الإنسانية". إنه سؤال بسيط ولكنه بعيد المدى يحمل هموما أخلاقية وسياسية. إنه سؤال يتطلب وقفة مجدّة للتفكير والتمعن، ويتطلب إجراء تقييم للأعمال والسياقات التي تختص به. إنه يعكس مقاربة تنشغل بما يحدث في الوقت الحاضر، كما أنه يحمل شعورا بالقلق بما يتعلق بأسباب وجود هذا الحاضر على هذا الشكل الذي نراه ونعيشه. لقد نبّهت أرندت من خلال هذا التساؤل إلى المخاوف من ممارسات العنف والشمولية التي نلاحظها من خلال إعادة ظهورها في السياق الليبرالي في وقتنا الراهن، لقد كان التعذيب، الاعتقال لأجل غير مسمّى ودون مبرر، والقتل الممارس منذ عام 2001، والذي يحتاج إلى تبرير وشرعية، كان باسم سلامة وأمن الإنسانية (الغربية). يثير هذا الانشغال العديد من التساؤلات المركزية: ما الحاضر؟ وكيف يمكننا أن ندرك، نحلل ونفهم ما نقوم به في هذا الوقت الحاضر؟ عندما تصبح أعمال العنف السياسي غير الأخلاقية كممارسات مبررة، تظهر من جديد الحاجة إلى التساؤل عن أسس السياسة والأخلاق وموقفها من هذا العنف. من جهة أخرى، فقد عمل منطق البيولوجيا السياسية (Biopolitics) على تكييف ذاتية الإنسان، مما أنتج تساؤلات أخلاقية أخرى في ضوء الممارسات الحالية للعنف السياسي ومبرراته. في هذا المجال، تخدم أعمال ميشيل فوكو (Michel Foucault) مساعي التحقيق في نظريات البيولوجيا السياسية وعلاقتها بالعنف، بسبب تركيزها سياسات الحياة ليس، بالإضافة إلى أعمال أرندت التي تؤكد على ضرورة أن تُحرك الحياة إلى مركز السياسة. إن المتتبع لحالات الأنظمة الشمولية في القرن العشرين يلحظ الصورة الخطية التي انتهجتها سواء في العالم الغربي أو في دول العالم الثالث، من حيث ممارستها للعنف الممنهج والسعي للسيطرة على الدولة والمجتمع، وهذا ما ذهبت إليه أرندت من خلال تأكيدها على دراسة الإنسان وتطلعاته الشمولية، وهو نفس المسعى الذي ذهب إليه فوكو في تحليل البيولوجيا السياسية وممارساتها في العالم الغربي منذ القرن السابع عشر، وانتقال المجتمع من التأديب إلى السيطرة.

وإذا أخذنا في الاعتبار تقلبات الفلسفة السياسية المعاصرة من ناحية نجاح الكتّاب، يظهر معطى واحد واضح وهو تحول الاهتمام مؤخرا من الفلسفة السياسية لحنّا أرندت نحو فلسفة ميشيل فوكو. وإذا كان من الممكن ترجمة هذا التحول في منظور الفئات المفاهيمية، يمكن التأكيد على التحول من

* جامعة باتنه، الجزائر. تاريخ استلام البحث 2015/07/21، وتاريخ قبوله 2015/12/13.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

نموذج "الشمولية" في إطار كتاب أرندت لعام 1951، نحو نموذج "البيولوجيا السياسية" المطوّر من طرف فوكو في منتصف سبعينيات القرن الماضي. ولكن العنصر المهم في هذا التحول هو الوضع الخطي والمستمر الذي ميّز حركة هذه الأفكار (Esposito, 2006: 9)، بحيث لا يظهر نموذجي الشمولية والبيولوجيا السياسية كلغتين مفاهيميتين غير متجانستين، بل يظهران في وضع تركيبي تطابقي من خلال نوع من التواصل التأويلي يجعل من النموذج الثاني كاستمرار أو تكملة للنموذج الأول. إن مقاربة البيولوجيا السياسية، وزيادة على كونه أداة تحليلية بديلة لمقاربة الشمولية، فهو يمثل واحدة من تسلسلاتها التراثية والتاريخية، فهي تدمجها وتؤكدها بطريقة أو بأخرى. وهناك العديد من الدراسات المهمة التي تستخدم المصطلحين في تناغم تام يجعل منهما مرادفين لمعنى واحد، سواء في اتجاه شمولية بيوسياسية، أو في اتجاه بيولوجيا سياسية شمولية.

مشكلة الدراسة:

إن الاختلاف المفرداتي بين نموذج البيولوجيا السياسية ونموذج الشمولية دفع العديد من الباحثين لتقاطع منظوراتي بحثا عن بيولوجيا سياسية لدى أرندت وشمولية عند فوكو. في مجال أصل مفهوم البيولوجيا السياسية ظرف موضوعي مزدوج، حيث أن فوكو استخدم مصطلح الشمولية للتعبير على طبيعة البيولوجيا السياسية الواضحة للنازية. إن توصيف النازية بالبيولوجيا السياسية هو الأمر الذي جعل من السهل تقريبها إلى مفهوم الشيوعية، وبالتالي تقريب المعنى إلى مفهوم الشمولية. لقد اقترب جورجيو أغامبين (Giorgio Agamben) من المجال المفهومي الذي يمنع الاتصال بين البيولوجيا السياسية والشمولية، وتساءل لماذا أرندت وفوكو لم يجدا نقطة اتصال في خطاباتهما، وبشكل أكثر تحديداً، لماذا لم تستخدم أرندت أدبيات البيولوجيا السياسية في أبحاثها حول الشمولية؟ ولماذا لم يحدد فوكو معسكر الاعتقال الشمولي في وسط المنطوق البيوسياسي الخاص به؟ ومن هنا ينشغل البحث بالمسعى الجوهري الذي يمكن أن يؤرخ للعلاقة بين البيولوجيا السياسية، الشمولية والديمقراطية، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي: إذا كان نموذج البيولوجيا السياسية يعيد الاعتبار للعلاقة بين الشمولية والديمقراطية، فإلى أي مدى يمكن الاستفادة من هذا النموذج من أجل بلورة بديل ديمقراطي عن الديمقراطية الليبرالية؟

من خلال دراسة إسهامات أغامبين، وتحليل الكيفية التي أراد من خلالها تطوير الآثار المترتبة عن مفهوم البيولوجيا السياسية، ومقارنة هذه التحليلات بمنظور أرندت حول الشمولية، يظهر أن الغرض من هذا البحث ليس فقط إجراء مقارنة بين نموذجي الشمولية والبيولوجيا السياسية وعلاقتهما بالديمقراطية، وإنما إظهار أهمية مفهوم البيولوجيا السياسية كأداة فعّالة لتحليل جوانب معينة من الاتجاهات البيولوجية التي تنتهجها الشمولية. وهنا تجدر الإشارة إلى اتجاهات فكرية ترى في البيولوجيا السياسية كانعكاس لدولة القانون الديمقراطية، على أساس ما حصل من انتقال من الديمقراطية إلى الشمولية، كما حصل في معسكرات الاعتقال النازية، والتي نظر إليها أغامبين باعتبارها عملية انعكاس الأولى (الديمقراطية) في الثانية (الشمولية) أو انعكاس لسياسية الحياة، التي تنظر إلى السكان كمجموعات حية – سواء في الدول الشمولية أو الدول الديمقراطية–، في تنظيم الموت في المعسكرات. إن هذه العلاقة الانعكاسية للديمقراطية والشمولية وفق نموذج المعسكر هي التي تمثل نواة الحداثة الغربية والمصفوفة المخفية للمجال السياسي الذي نعيش فيه.

أسئلة الدراسة:

يمكن تفريع الإشكالية الرئيسية للدراسة إلى مجموعة أسئلة فرعية على النحو الآتي:

- ما طبيعة العلاقة بين البيولوجيا السياسية والشمولية؟
- ما موقع الفكر السياسي لميشيل فوكو وأنّا أرندت في الفكر السياسي المعاصر؟
- كيف يمكن تحليل العلاقة بين العنف والسلطة داخل المجتمع.
- ما طبيعة العلاقة بين البيولوجيا السياسية والديمقراطية الليبرالية؟
- هل هناك علاقة البيولوجيا السياسية والشمولية والديمقراطية الليبرالية؟
- إذا كانت الديمقراطية الليبرالية عبارة عن بيولوجيا سياسية تمارسها الدولة القومية للسيطرة على السكان، فما البديل التي يؤسس للممارسة ديمقراطية حقيقية؟

نسعى من خلال هذه الأسئلة إلى تفكيك الإشكالية الرئيسية للدراسة، والإشارة إلى أهم الانشغالات التي تطرحا بما يوسع من مستوى التحليل ويبرز العلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات رئيسية هي:

1. يمثل الفكر السياسي لميشيل فوكو تطور خطيا للفكر السياسي لحنّا أرندت، حيث أن كلا المفكرين عملا على تحليل العلاقة بين العنف والسلطة داخل المجتمع، ومنه يمكن الحديث عن بيولوجيا سياسية لدى حنّا أرندت وشمولية لدى ميشيل فوكو.

2. لقد عملت البيولوجيا السياسية على تعرية الخروقات والتجاوزات الغربية في مجال ممارسة السلطة داخل المجتمع، من خلال إبرازها للمساعي الحثيثة للرأسمالية والديمقراطية للسيطرة على الأجساد والتحكم في الحياة والموت، من خلال تكنولوجيات بيولوجية تسعى إلى فعل منح الحياة بدل فعل الموت. وعليه عملت البيولوجيا السياسية الغربية نفس عمل الشمولية، وتحكمت في حياة الإنسان وفي جسده، والديمقراطية الليبرالية الغربية ما هي إلا نتاج لعمليات سيطرة وتحكم تعمل بنفس منطق البيولوجيا السياسية.

3. من أجل تجاوز ممارسات البيولوجيا السياسية التي تنتهجها السلطة السيادية للدولة القومية في إطار النظرية الديمقراطية الليبرالية يجب الانتقال إلى نموذج ديمقراطي راديكالي يعيد النظر بشكل جذري في أسس الفعل الديمقراطي.

الهدف من الدراسة:

تتجلّى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- فهم التحوُّلات التي طرأت على المفاهيم السياسية الأساسية خاصة مفهوم السلطة، بما يتماشى والتطور في مجال آليات التحليل والنقد وعلاقات القوى الجديدة داخل المجتمع، وتحليل العلاقة بين ظاهرة الأنظمة الشمولية والبيولوجيا السياسية التي تُعرف بها الأنظمة الديمقراطية.

2- البحث في الإشكاليات العملية التي تكتنف عملية الترسيخ الديمقراطي، خاصة الجوانب المتعلقة بالتقنيات المستخدمة في السيطرة والرقابة، سواء في الأنظمة الشمولية أو في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، حيث تساعد عملية الكشف عن هذه الإشكالات في البحث عن البدائل الديمقراطية للنموذج الشمولي أو نموذج البيولوجيا السياسية اليبرالية.

3- تحليل المفاهيم الجديدة في مجال عمل الأنظمة السياسية المعاصرة، بما يؤكد التطور التاريخي للفعل السلطوي من الشمولي إلى البيولوجي، وكذا التعرض لمفهوم الديمقراطية الراديكالية كبديل للبيولوجيا السياسية للديمقراطية الليبرالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال نظرتها الجديدة للعلاقة بين الشمولية والديمقراطية الليبرالية، التي تبدو للوهلة الأولى كعلاقة نقيض وبديل في آن واحد، إلا أن الدراسة وبالاعتماد على مفهوم البيولوجيا السياسية، تسعى لتأكيد العلاقة التضامنية بين المفهومين، وعلى التطور الخطي والمفهومي لهما. من جهة أخرى، تظهر أهمية الدراسة من خلال منهجها النقدي المعتمد الذي يُظهر تجاوزات النظام الديمقراطي الغربي ويسعى للتكوين بديل ديمقراطي جديد. كما تنبع الأهمية العلمية والعملية للموضوع من خلال تعرضه لإشكاليات نظرية جديدة يمكن أن تكون لها إسقاطات تطبيقية واسعة النطاق على الحياة الإنسانية.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث سنستعين بمقاربة نظرية تمزج بين الاتجاه ما بعد الماركسي، خاصة الاستقلالية الماركسية (Autonomist Marxism)، إضافة إلى الاتجاهات ما بعد البنيوية، أما على المستوى المنهجي سستم الاعتماد على مقاربة بنائية ما بعد وضعية. وتشير ما بعد الماركسية إلى مساعي مجموعة من الفلاسفة والمنظرين الاجتماعيين إلى إحياء كتابات كارل ماركس والماركسية الأرثوذكسية واستخدام المفردات الماركسية لتفسير الواقع الجديد، والسعي لإيجاد تفسيرات ماركسية للاختلات التي أصابت المجتمعات الرأسمالية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون.

من الناحية الفلسفية، تتعارض ما بعد الماركسية مع كثير من الحركات الفكرية مثل الحركات الرأسمالية والوجودية والنيوليبرالية، وترى أن الدولة ليست أداة تعمل لتحقيق مصالح فئة معينة. أما بالنسبة لنظرية الاستقلالية الماركسية، فتعود بدايات مصطلح المستقل (Autonomia/Autonome) إلى اليونان، حيث كانت تتألف من الكلمتين اليونانيتين (auto) و(nomos)، في إشارة إلى شخص ما يعيش في إطار قواعده الخاصة، وفي هذا المعنى فهي لا تعني الاستقلالية بمعنى (Independence)، فبينما يشير هذا المصطلح إلى نوع من الاكتفاء الذاتي للحياة مفصول عن المجتمع، يشير مصطلح (Autonomy) إلى الحياة داخل المجتمع، ولكن من خلال قواعد خاصة. وعلى أساس أن فكرة تيار الاستقلالي (Autonomism) كانت غريبة عن اليونانيين القدماء، أين كان مجتمعهم ليس تضمينيا بالشكل الذي نراه في المجتمعات المعاصرة، نجد بعض الإشارات غير المباشرة عليه لدى أرسطو، الذي ذكر أن الحيوانات الوحيدة أو الآلهة يمكن أن تكون مستقلة وتعيش بعيدا عن المجتمع السياسي، بينما نجد كانط عرّف التنوير بأنه استقلالية الفكر وجرأة على المعرفة.

وخلافا للأشكال الأخرى للماركسية، تؤكد الاستقلالية الماركسية قدرة الطبقة العاملة على فرض تغييرات لتنظيم النظام الرأسمالي بصورة مستقلة عن الدولة، النقابات والأحزاب السياسية. في هذا المجال، فإن الاستقلاليون أقل اهتماما بالتنظيم السياسي الحزبي مثل التيارات الماركسية الأخرى، وينصب اهتمامهم على العمل المنظم ذاتيا خارج الهياكل التنظيمية التقليدية، وبالتالي فإن الاستقلالية الماركسية هب بالتالي نظرية تسعى لإحداث حركة التغيير من أسفل إلى أعلى، حيث أنها تهتم بالأنشطة يراها الاستقلاليون كل يوم كتجسيد لمقاومة الطبقة العاملة ضد الرأسمالية. وفي المقابل، ومثل التيارات الماركسية الأخرى، يرى الاستقلاليون أن الصراع الطبقي له أهمية مركزية في فهم الحركية السياسية في المجتمعات الرأسمالية، إلا أنهم يضعون تعريفا أوسع لها يتناسب مع المعطيات الاقتصادية الحالية، فهي تحتوي على العمال الأجراء الذين ينخرطون في العمل المادي، بالإضافة إلى فئات واسعة تنخرط فيما يسمى بالعمل غير المادي، ونجد هنا الطلاب والعاطلين عن العمل... المحرومون عادة من أي تمثيل نقابي.

بالنسبة إلى الاتجاه ما بعد البنيوي الذي يتبناه البحث، ومن خلال تطبيقاته في النظرية السياسية، فهو يركز على التحول الذي طرأ على المجتمع، بعد أن كانت الدولة بمؤسساتها موضوعة وسط الأمة من أجل الضبط السياسي والاجتماعي وفق منظور هرمي تدرجي وآليات سلطوية تحكمية آمرة، وفي إطار مشروع حداثي يمجد العقل ويضع الفرد كوحدة للتحليل.وأما الآن، فقد عرف المجتمع تطورا هائلا يعبّر عن الانقسام والتجزؤ إلى العديد من الخطابات المختلفة التي تعبر عن عقلانيات مختلفة أو خطابات (François Lyotard)، نصوص (Jacques Derrida)، أو حقول (Pierre Bourdieu)، أو إبستميات (Michel Foucault)، غير متوافقة بشكل متبادل، حوّلت مفهوم الوحدة المجتمعية وفق مبدأ تدرجية القيم المهيمنة في المقاربة الدولاتية الهرمية إلى محاولة إيجاد نوع من التوافق بين مجموعة من الأنظمة المعيارية وفق منظور شبكي متعدد الاتجاهات والمستويات.

على المستوى المنهجي، سنستعين بإبستيمولوجيا بنائية لإعادة البناء بعد حالة التفكيك التي عرفها مفهوم السلطة والسياسة المتمركزة على الدولة، هذا البناء الذي يتم وفق منظور ما بعد بنيوي للمعنى، ليضع السلطة كذات معرفية تحاول بناء مشروع بكل استقلالية، وليس إعطاء حقيقة متعالية ومنفصلة، لتطور علاقتها المتزامنة غير الثابتة مع موضوعها، مما يستبعد أية قواعد أنطولوجية للموضوع، وإنما يضعه في حالة دائمة لتقريب المعرفة من الواقع. وعليه فإن المنظورات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثية سوف تكون مهيمنة على تقييم مفهوم السلطة، وذلك وفق الفرضيات البنائية الأساسية، وخاصة الفرضية التفاعلية، التي تؤكد على تطور العلاقة بين الذات والموضوع من المنظور الديكارتي التحليلي إلى المنظورات البنائية المشاريعية، وهنا يكون الدور الأساسي للذات العارفة في إنتاج المعرفة ويعطي لميدان البحث أبعادا بيذاتانية (Intersubjective) من جرّاء التفاعل غير القابل للفصل بين الذات والموضوع، فالمعرفة ما هي إلا تفاعل بين الذات والموضوع في إطار مشروع معين.

أولاً: إسهامات ميشيل فوكو في بلورة مفهوم البيولوجيا السياسية

لقد ظهر مفهوم "البيولوجيا السياسية" في بعض نصوص فوكو حول تاريخ الطب الحديث، وهو يهدف إلى تجديد صياغة المشكلات المعرفية والسياسية، وذلك لأن الطب يلعب دورا متزايد الأهمية في المعرفة، إدارة السكان والسيطرة عليهم، ولذلك ينبغي اعتبارها عنصرا أساسيا لأشكال السلطة الحديثة. وقد تم عرض مفهوم البيولوجيا السياسية في الفصل الأخير من كتاب "تاريخ الجنسانية"، الجزء الأول، تحت عنوان: "حق الموت والسلطة على الحياة" (Foucault, 1978)، وطوّر أيضاً في بعض المحاضرات التي قدمها فوكو في الكوليج دو فرانس بين عامي 1975 و1980. ويندرج هذا العمل في إطار تحليل مفهوم "الحوكمية" (Gouvernementality)، الذي يهدف إلى تجاوز المقاربة المرتكزة حصرياً على الدولة وشرعيتها القانونية كسلطة سيادية. وفي هذا المنظور، فإن مفهوم السكان يعرّف بأنه حقيقة إحصائية تحدد اقتصادا جديدا للسلطة، وشكلاً جديداً لحكومة الأفراد ظهرت منذ القرن السادس عشر في التقليد السياسي الغربي. ومن خلال طرح مفهوم البيولوجيا السياسية، فإن فوكو يبحث عن الإشارة إلى نشوء موضوع لا يُضاف ببساطة وبحرفية إلى الانشغالات المألوفة للسلطة السياسية، ولكنه يقوم على تعديل شكله بشكل كامل. وتظهر البيولوجيا السياسية كنظام جديد للسلطة أين ممارسة القانون السيادي (الذي يميّزه فوكو على أنه سلطة الموت) تميل لتفسح المجال لمعايير تنظيمية، تلعب فيها المؤسسات الطبية دورا حاسما مرتبطا بمعايير أخلاقية، قانونية، إدارية ودينية أخرى (وهو ما يميّزه فوكو على أنه سلطة الحياة).

وحتى وقت قريب، كان مفهوم البيولوجيا السياسية كما وضعه فوكو غير معروف باستثناء مجموعة محدودة من الخبراء والعلماء. وكما يفهمه فوكو، فإن مفهوم البيولوجيا السياسية يحدد ما يمكن أن تقدمه الحياة والآليات الخاصة بها

في عالم الحسابات الصريحة للسياسة، وجعل المعرفة–السلطة عاملا أساسيا في تحولات الحياة الإنسانية (Foucault, 1978: 143). ويميّز فوكو تاريخيا وتحليليا بين بعدين أساسيين لهذا الفهم، الذي يمكن التعبير عنه من خلال سلطة الحياة وتأديب الأجساد الفردية، من جهة، والتنظيم الاجتماعي لجسد السكان، من جهة أخرى. وتمثّل البيولوجيا السياسية وفقا لفوكو الحجر الأساس للحداثة الغربية، على أساس أنها تضع الحياة في قلب النظام السياسي. وفي إطار هذا المنظور، هناك صلة وثيقة بين تأسيس المجتمع الرأسمالي وولادة البيولوجيا السياسية، حيث أن سيطرة المجتمع على الأفراد لم تكن فقط من خلال الوعي أو الأيديولوجيا، وإنما في الجسد ومع الجسد، حيث كانت البيولوجيا السياسية بالنسبة للمجتمع الرأسمالي أكثر شيء يمكن الاهتمام به (Foucault, 2001: 210). علاوة على ذلك، فإن تحليل فوكو لمفهوم البيولوجيا السياسية يشير إلى نقد نظري لنموذج الخطاب القانوني للسلطة.

لقد تمت صياغة مفهوم البيولوجيا السياسية من قبل فوكو لتوضيح ظهور شكل جديد للسيطرة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية على الجسد ابتداء من القرن الثامن عشر. وهنا يؤكد (فوكو) على تحول في ممارسة السلطة انتقل خلال العصر الكلاسيكي من نشاط الغزو وامتلاك الحياة نحو تكنولوجيا سياسية تهدف لتعزيز تطوير الحياة ونموها ومردوديتها (Foucault, 1976: 185-186). إن هذا الاهتمام بالحياة سوف يؤدي حسبه إلى تطوير نظام سيطرة مزدوج: من جهة، تطوير انضباط يمارس على جسم الإنسان مثل زيادة قدراته، التحكم في قواه وزيادة طاعته، ومن جهة ثانية، تأسيس "بيولوجيا سياسية للسكان" مرتكزة على الجسم كنوع، وتسعى لتنظيم العمليات البيولوجية التي تؤثر على السكان مثل المواليد والوفيات، مستوى الصحة، فترة الحياة. إن وضع هذه البيولوجيا السياسية أدى إلى ولادة مجموعة من المعارف والممارسات (الديموغرافيا، الصحة، التخطيط الحضري، والصحة العامة...)، التي ستكون لها مهمة رعاية الأجساد، ليس فقط لحمايتها من الأعداء، وليس فقط لضمان العقاب أو انتزاع الرسوم والضرائب، ولكن لمساعدة هذه الأجساد على ضمان صحته (Foucault, 1994(a): 16). ووفقا لهذا النموذج، تمارس السلطة على شكل منع وقمع في إطار القانون والمشروعية بما يتناسب في نهاية المطاف مع مشكلة السيادة. في المقابل، يستخدم فوكو فكرة البيولوجيا السياسية للتأكيد على القدرة الإنتاجية للسلطة التي لا يمكن اختزالها في السيادة القديمة لحق الموت، حيث أنه في حين أن السيادة تعمل أساسا كآلية إذعان استولت على الحياة من أجل قمعها، إلا أن السلطة الجديدة المكرّسة للحياة (السلطة البيولوجية) تعمل على تعزيز وتحقيق الاستفادة المثلى من القوى الخاضعة لسيطرتها.

ووفقا لفوكو فإن تأسيس البيولوجيا السياسية كان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، على أساس أنها تمثل سلطة تميل إلى إنتاج القوى وجعلها تنمو، والاهتمام بالتحكم فيها، بدلا من إعاقتها وإخضاعها أو تدميرها كما حدث مع نموذج السيادة (Foucault, 1978: 136). لقد أعطى النموذج القديم للسيادة الملك "الحق في منح الحياة والترك للعيش"– في حين– وفي حالة النموذج الجديد للبيولوجيا السياسية، فإنه عند وجود السيادة فهناك سلطة على منح الحياة والترك للموت (Foucault, 2003: 241). من خلال هذا التحول، يسعى فوكو إلى تسليط الضوء على حقيقة أن ممارسة السلطة لم تعد عبارة عن عملية قيادة للموضوعات عن طريق التهديد بالقتل من أجل الحفاظ على السيادة، وإنما أصبحت السلطة تمارس من أجل الحفاظ على الحياة، وذلك لسبب مختلف يتمثل في إدارة الحياة وتحسينها، وإخضاعها لرقابة دقيقة وضوابط شاملة.

إن ضرورة هذا التحول من النموذج القديم للسيادة إلى النموذج الحديث للبيولوجيا السياسية تكمن في الظروف المتغيّرة للعالم الحديث، خاصة الوعي المتزايد إلى الحاجة لشريحة سكانية صحية ومنتجة، حيث أن الهدف من السياسة التشريحية (anatomo-politique) لآلية السلطة التأديبية، كما يصفه فوكو في كتاب "المراقبة والعقاب"، هو التركيز على تكييف الأفراد في شكل عمّال منضبطين، وهنا تقوم السلطة البيولوجية بخلق هذه القوى العاملة التي تمثل كتلة تتأثر بخصائص عمليات الولادة، الموت، الإنتاج، المرض... والعمل على واستدامتها، وتقوم السلطة البيولوجية على تشكيل ذواتها من خلال مجموعة من العمليات مثل نسبة المواليد إلى الوفيات، معدل الإنجاب والخصوبة لدى السكان..(Foucault, 1995: 242-243). ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال برامج الرعاية الاجتماعية التي ترعاها الدولة والتركيز على المنظمات الخيرية، ومن خلال أيضاً ابتكار خطابات تأديبية على مجموعة واسعة من الذوات، خاصة خطاب الجنسانية، الذي يعتبره فوكو أحسن مثال في هذا المجال. ومن خلال تأديب الجنسانية وفق مفهوم السياسة التشريحية لتأديب الأفراد نحو وجهات محددة للنشاط الجنسي والتعبير الجنسي، يمكن تنظيم الجنسانية والسيطرة عليها وتطبيعها، وهو ما فصّله فوكو جيّدا في كتاب "تاريخ الجنسانية: الجزء الأول: إرادة المعرفة". وتكون هذه العملية من خلال تأديب الناس نحو مفاهيم لممارسات جنسية سليمة، مراقبة الإنجاب، جنسانية الأطفال...الخ، كما يُفهم من خلال التخصصات الأكاديمية في هذا المجال، بالإضافة إلى

التوقعات والإحصاءات والتدابير المختلفة، فإن البيولوجيا السياسية قادرة على إنتاج سكان وفق الحجم والنوع المطلوبين واللازمين لإقحام الأجساد في آلية الإنتاج، بطريقة تضمن الحفاظ على علاقات الإنتاج التي تحتاجها الرأسمالية (Foucault, 1978: 41). وعليه، فإن عنصرية الدولة التي تنشأ من هذه الحاجة لحماية الحياة هي نتيجة حتمية، وهو ما يضع البيولوجيا السياسية في أي مجتمع كقوة دافعة وراء السيادة.

تسلط الفرضية الأساسية للسلطة البيولوجية، التي وضعها فوكو كنقطة تحول في تحقيقاته، الضوء على وضع معين لممارسة السلطة، حيث أنه بدءا من القرن الثامن عشر، فإن الحياة هي الرهان الأساسي للسلطة. إن حياة الأجساد الفردية كمواضيع للسياسة التشريحية هي الشيء الذي يجدر الاهتمام به، وفي هذا الاتجاه أكمل فوكو تحليله حول التأديب بشكل مستمر على باقي مواضيع المجتمع. وعليه، وبدءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن الاستراتيجيات السياسية أصبحت تتحدد في حياة الجنس البشري، وبالتالي وضع حجر الأساس للحداثة البيولوجية للمجتمع. ومن ثم فإن الشيء المهم هنا هو العمليات البيولوجية التي تؤثر على السكان، والمطلوبة من أجل الضبط الاجتماعي من خلال سلطة تأمينية وتنظيمية، يحددها فوكو في الفصل الأخير من الجزء الأول من كتاب "تاريخ الجنسانية" في مفهوم البيولوجيا السياسية.

لقد قام فوكو بتحليل معمّق لمفهوم السلطة، حيث أنه من منتصف سبعينيات القرن العشرين دافع فوكو ضد توصيف السلطة على أنها تمثل القمع (ما يسمّى فرضية القمع)، وشدد على الطابع العلائقي للسلطة، ففي قلب علاقة السلطة نجد تمردات الإرادة وتعنت الحرية. وهذا المفهوم الجديد للسلطة له أهمية أولية في تحليل المؤسسات الاجتماعية، حيث أصبح جد فعّالا في تحليل علاقات ومنطوقات السلطة (التي وصفها فوكو كتطبيع وكانضباط) (Foucault, 1994(b): 818; Foucault, 1994(c): 297). وتركيز السلطة البيولوجية الأساسي هو تنظيم السكان، ووظيفتها الأساسية هي تأسيس الحياة واختراق جميع جوانبها من أجل حكمها، وهي تصف الحالة التي توجّه فيها البيولوجيا السياسية للسياسة السكانية نحو السيطرة على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة نفسها.

ثانياً: المراجعات النظرية لمفهوم البيولوجيا السياسية

تتلخص معظم المراجعات النظرية لمفهوم البيولوجيا السياسية من خلال عرض الاختلاف بين البيولوجيا السياسية للتعدد (Multitude) كما وضعه أنطونيو نيغري (Antonio Negri) وزميله مايكل هاردت (Michael Hardt) ومفهوم السلطة البيولوجية لسلطات الدولة السيادية (Souverain State) كما وضعه ميشيل فوكو، بالإضافة إلى مفهوم المعسكر (Camp) كما وضعه جيورجيو أغامبين (Giorgio Agamben).

1- أنطونيو نيغري ومايكل هاردت: الامبراطوية والتعدد

يختلف مفهوم الإنتاج البيولوجي للسياسة (Biopolitical Production) بصورة مباشرة عن مفهوم السلطة البيولوجية، المبنية على أساس أنها سلطة قوة سياسية ذات سيادة تتحكم مباشرة في حياة وموت السكان الخاضعين لسيطرتها، والتي تعتبر سلطة بيولوجية سلبية تسعى للإبادة الجماعية ودمار الجيوش ونشاط الشرطة، من جهة، سلطة بيولوجية إيجابية للحكام الامبرياليين تحافظ على الهرمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وتعتمد كلها على أساس مبدأ الحرب المستمرة، من جهة أخرى (Hardt and Negri, 2004: 18-21). إن كلا مفهومي الإنتاج البيولوجي للسياسة والسلطة البيولوجية الامبريالية يسعيان لضم الحياة الاجتماعية برمتها، ولكن بطرق مختلفة جذريا، حيث أن السلطة البيولوجية تمثل سلطة سيادية متعالية تقف فوق المجتمع، في حين أن الإنتاج البيولوجي للسياسة يمثل عنصرا جوهريا للوجود الاجتماعي ويقوم ببناء العلاقات الاجتماعية من خلال تعاون لامركزي.

لقد انتقد هاردت ونيغري مفهوم فوكو الغامض للبيولوجيا السياسية، وكما يقولان "إذا سألنا فوكو ما هو الشيء الذي يدفع النظام، أو بالأحرى، ما "الحياة السياسية" (bios) المخالفة "للحياة البيولوجية" (zoé)؟، فإن رده سيكون فائق الوصف، أو لا شيء على الإطلاق (Hardt and Negri, 2000: 28). ونظرتهما تتلخص في كون فوكو مقيّد بابستيمولوجيا بنيوية ترى في السلطة بوصفها مجهولة الوظيفة، ويتجاهل بالتالي الجوهر الأنطولوجي للإنتاج الثقافي والاجتماعي، ولكن هذا التضارب المشترك تجاه فكرة فوكو حول كيف تعمل السلطة، ما هو إلا نقطة واحدة للتقارب في مقابل تفسيرات مختلفة كثيرة عن فوكو والبيولوجيا السياسية. على سبيل المثال، يسعى أغامبين لجعل البيولوجيا السياسية واضحة من خلال مفهوم "الإنسان المنبوذ" (Homo Sacer) و"القوة السلبية للاستثناء"، في حين يسعى هاردت ونيغري أكثر إلى أطر إنتاجية للمصطلح، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى جذور نيغري الاستقلالية (Thoburn, 2003)، إلى جانب المواصفات السبينوزية (نسبة إلى سبينوزا) لأعمال نيغري كسبب أساسي لعدم توافقه مع فوكو وأغامبين حول مسألة البيولوجيا السياسية (Toscano, 2007: 109-128).

وقد استخدم هاردت ونيغري ووسّعا النطاق التاريخي والاجتماعي لمصطلح السلطة البيولوجية أكبر من تحليله من طرف فوكو. وهذا التوسع في النطاق يكون جنبا إلى جنب مع ترتيب جديد للعمل الاجتماعي. وكما اتسع أفق الأنشطة

الإنتاجية في إطار هذه العملية لإعادة تركيب العمل الاجتماعي، وكما أن الحياة والإنتاج أصبحا يمثلان الشيء نفسه، فإن التركيز على السياسات البيولوجية يعمل على إعادة تعريف المفهوم الماركسي للعمل المنتج. إن أهمية أطروحة تصنيف المجتمع في إطار رأس المال لا تبدو واضحة إلا في إطار تحليل السلطة البيولوجية، حيث أن السلطة البيولوجية، أو للدقة أكثر، طابع السياسات البيولوجية للتراكم الرأسمالي يساعد على تعبئة التأثيرات التفاعلية لجميع القوى الاجتماعية والأساليب الإنسانية المنتجة (Hardt and Negri, 2000: 24).

يتحدد مفهوم نيغري للبيولوجيا السياسية في كونها تعبّر عن سلطة إنتاج مجمل الحياة الاجتماعية في كل لحظة من الحاضر، وقد تم توضيح هذا الاستخدام للمصطلح في مقابلة أجريت معه مؤخرا، أين يفرّق بين البيولوجيا السياسية كـ:(Biopotere) والبيولوجيا السياسية كـ: (Biopotenza) (Casarino and Negri, 2004: 151-183). فالمفهوم الأول يصفه بأنه مؤسسة السيطرة على الحياة، والسلطة التي تخلق "الحياة السياسية" المخالفة "للحياة البيولوجية"، وهو المفهوم الذي قد يكون قريبا من مفهوم فوكو حول فنون الحكومة التي تنظّم الأجساد، والمفتاح هنا هو الدولة ورأس المال والأشكال الممأسسة للبيولوجيا السياسية، والتي تمثل حدّا للحياة المنتجة. وعلى خلاف هذا المفهوم، يصف نيغري المفهوم الثاني (Biopotenza)، بأنه يعني احتماليات السلطة التأسيسية على خلق السلطة، وعليه فهو يعني القدرات المنتجة للتعدد، وعلى عكس رأس المال، فإن هذا المفهوم يمنح الحياة أو الروح للعالم الاجتماعي كما نعرفه. والسؤال المطروح هنا هو: ماذا يعني (Biopotenza) لهاردت ونيغري في مجال التحليل المكاني؟ كما هو موضح في كل من "الإمبراطورية" و"التعدد"، وبحكم إنتاجيته المستمرة، فإن التعدد يوجد في مجال غير الإقليمي. إن التعدد هو القوة التي تضعف وتعمل على تذويب أي نوع من المكانية المبنية على الحدود أو على حسابات إقليمية للهوية، وهذا بدوره له انعكاسات كبيرة على كيفية رسم هاردت ونيغري للشكل العالمي للنظام الاجتماعي الرأسمالي المعاصر، أو ما يسميه بـ: (Biopotere).

لقد قام نيغري وهاردت بتحليل أطروحة فوكو حول التحول من السلطة السيادية إلى السلطة البيولوجية، وقاما بتعديلها من خلال تحريك نقطة بداية العملية، حيث أن هذا التحول حسبهما لم يكن في نهاية القرن الثامن عشر، كما كان يعتقد فوكو، ولكن في سبعينيات القرن العشرين، أي عندما تخلت الدول القومية عن معظم امتيازاتها لصالح المنظمات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الكبرى. لقد قامت هذه العملية لعولمة السلطة بتحويل شكل السلطة على المستوى العالمي، وذلك لأن بنية الانضباط التي تحكمها الدولة تركت مكانها لمنظمة شبكية لا مركزية، أين كل الأشخاص مرتبطين بروابط غامضة. ويصف نيغري وهاردت هذه المنظمة الشبكية بالإمبراطورية من أجل تمييزها عن الشكل الإمبريالي لسياسة الدول القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكن أيضاً بربطها بالإمبراطورية الرومانية أين التركيبة السكانية المتنوعة جدا المتعايشة في فضاء مهدم أكثر فأكثر (Keck, 2008: 301).

ومن خلال تحريك نقطة القطيعة، قام نيغري وهاردت بتعديل مفهوم فوكو حول السلطة البيولوجية، حيث أن ما وصفه فوكو كانضباط للأجساد الفردية في كتابه "المراقبة والعقاب" هو في الحقيقة نظام السلطة السيادية، وعليه فإن السلطة البيولوجية هو فقط ما يسميه فوكو بالبيولوجيا السياسية للسكان. بمعنى آخر، قام فوكو بتحديد مفهوم السلطة البيولوجية في الوقت الذي نشأت فيه، وهو السبب الذي جعله يعجز عن وصف حداثة أنماط عملها، ومنه ظل محاصرا بقراءة بنيوية طبّقها في كتاب "المراقبة والعقاب". ولهذا السبب يرجع نيغري وهاردت إلى تحليلات دولوز حول "مجتمعات السيطرة"، المحكومة بتشكيلة منظّمة في شكل جذمور في إطار سلسلات متباعدة من التدفقات الزمنية (Deleuze, 1990: 240-247). وعليه فإن المذهب الحيوي لدولوز حلّ محل بنيوية فوكو، مثلما حلّت ما بعد حداثة الجذامير محل حداثة البنى، لأنها قادرة على وصف ديناميات البيولوجيا السياسية.

2- جيورجيو أغامبين: الحياة العارية والسلطة السيادية

من خلال أعمال أغامبين، تظهر السلطة البيولوجية كأطروحة وليس فرضية، وهي أطروحة تتعلق ببنية السلطة، أو الأصل الذي يربطها مباشرة بالحياة. إن منطق السيادة هو منطق الاستيلاء على الحياة، وهو منطق يسعى لعزل "الحياة العارية" كاستثناء. وتتعرض هذه الحياة ليس فقط إلى عنف سيادة وسلطة الموت، ولكن أيضاً إلى قرار يهيئ ويحدد قيمتها، وفي هذا المجال تضع السلطة السيادية نفسها من خلال إنتاج "جسد البيولوجيا السياسية" الذي تمارس عليه سلطاتها. لقد تم تكوين أطروحة أغامبين ليس فقط في عمله التاريخي حول "الحياة العارية والسلطة السيادية" (Agamben, 1998)، ولكن أيضاً في أعمال لاحقة أخرى (Agamben, 1999; Agamben 2000). إن مسألة السلطة البيولوجية، رغم أنها لا تمثل الاهتمام الأول لأغامبين، إلا أنه يضعها في إطار إشكالية أخرى تحرك كل كتاباته، تتحدد في تعريف أو إعادة تعريف دائم للإنسان.

تتعلق فرضية فوكو حول البيولوجيا السياسية، والتي نظر إليها أغامبين على أساس أنها تمثل أطروحة، بعلاقة معينة بين مصطلحين أساسيين: السلطة والحياة، الأمر الذي يتطلب أن يُعاد تعريفهما. وتشكل مسألة السلطة البيولوجية، أي الاتصال بين الحياة والسلطة، جزءا من تاريخ متعدد الاتجاهات وغير موحد للتقنيات السياسية وفن الحكم، وعليه ليس من الضرورة الاهتمام بتاريخ يتقاطع مع تاريخ آخر تقدّم فيه السياسة على أساس بيولوجي (Genel, 2006: 44). بالنسبة لفوكو، فإنه يتموضع في الشكل الأول للتاريخين المذكورين، إلا أن الطابع الإشكالي لمفهوم البيولوجيا السياسية، أو حتى السلطة البيولوجية، ينتج عن محاولة أغامبين الضمنية لفهم التاريخين معا، أو تفصيل الشكل الأول بالنظر إلى الشكل الثاني.

لقد تم وضع فرضية السلطة البيولوجية، التي تعني وجود علاقة معينة بين السلطة والحياة أساس من طرف فوكو، مقترحا في ذلك مقاربة جديدة لتحديد ممارسات معينة للسلطة في حالات أين تدخل الحياة في انشغالاتها. لقد قام بدراسة تكنولوجيات السلطة ابتداء من القرن الثامن عشر، التي استغلت الحياة على وجه التحديد، أي الأجساد الفردية كمواضيع لسياسة تشريحية. وهنا يلاحظ فوكو أنه ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أصبحت حياة الإنسان رهانا للاستراتيجيات السياسية. وقد ظهرت في هذا السياق تقنيات للسلطة وآليات منظّمة أو تأمينية تقوم بتأطير حياة أنواع الأجساد وتراقب العمليات البيولوجية التي تؤثر على السكان. من جانبه، يؤكد أغامبين على فكرة وجود علاقة بين الحياة والسلطة. وقام بتحليل الهيكل البنية الأصلية للسلطة السيادية في إطار علاقة مباشرة بالحياة يسميها علاقة الاستثناء. وعليه فإن السيادة لا تتجسد فقط على مستوى مواضيع الحقوق، ولكن وبصورة مخبأة تتجسد أيضاً على مستوى الحياة العارية التي من الأجدر أن تنسحب على مستوى أشكال الحياة التي ترتبط بها. وهنا تتعرض الحياة للعنف وقوة القتل التي تتمتع بها السلطة السيادية، وتكون محل قرار سيادي يحدد قيمتها. وتقوم الحياة، المتصلة بمنطق الاستثناء هذا، بتغذية سير عمل السلطة السيادية، التي تتأسس وتستديم من خلال إنتاج الأجساد البيولوجية السياسية التي تمارس عليها سلطتها.

في هذا السياق، فإن فرضية السلطة البيولوجية المقترحة من قبل أغامبين تقوم بتحريك مفهوم وتحدي المشكلة كما وضعها فوكو، ويضع هذا الأخير السلطة البيولوجية في السياق الخاص بتحليلاته حول السلطة، بما يدل على أن السلطة تتعدل عندما تعتبر الحياة موضوعا لها. وعليه، فإن فرضية وجود سلطة بيولوجية تتطلب بالتأكيد إعادة تعريف السلطة في حد ذاتها، وخاصة نمط اكتسابها، حيث أنها تتميز بآليات حديثة خاصة تتجاوز النظرية التقليدية للسلطة السيادية. ويقوم أغامبين بتحريك فرضية السلطة البيولوجية بالعودة إلى توسعها بالنظر إلى طبيعة السلطة السيادية، وبهذا هل من شرعية في هذه الحالة جعل من السلطة البيولوجية كبنية أصلية للسيادة، مادامت عملية تشغيل مفهوم السلطة البيولوجية في إطار داخل مفهوم السيادة؟ في هذا الإطار، لا يسعى أغامبين إلى مجرد تسليط الضوء على علاقة الحياة العارية التي تشكل بنية السلطة السيادية، ويستخدم مفهوم السلطة البيولوجية من خلال إعادة تعريفها لتوضيح تاريخ السيادة منذ نشأتها وصولا إلى الحداثة السياسية. إن السياسة الحالية وأحاجي هذا القرن مثل النازية، يجب أن توضح من خلال مفهوم البيولوجيا السياسية الذي تشكلت في إطاره (Agamben, 1998: 202)، وعليه، فإن السلطة البيولوجية مفهوم مهم لدى أغامبين من أجل التفكير في جل الفضاء السياسي، الذي يشتغل حسب مصفوفة المعسكر.

ثالثاً: من الشمولية إلى البيولوجيا السياسية

تمثل الشمولية وفقا لفوكو أحد النتائج المحتملة لإعادة التوجيه الحديثة للسياسة نحو أنواع الحياة، وذلك لأن الجانب الآخر للسلطة على الحياة هو السلطة التي تقوم بفعل الموت في أن واحد، وعليه فإن الشمولية هي أحد مظاهر سياسات الموت، التي تعتبر جوهرا متأصلا للبيولوجيا السياسية. وتصبح سلطة رفض الحياة وتحويلها إلى نقطة للموت مؤشرا للدرجة التي تصبح خلالها الحياة تحت الرقابة والسيطرة الإنسانية.

1- حنّا أرندت والشمولية:

إن التركيز على التماثلات بين أعمال أرندت وفوكو حول سياسات الحياة في الحداثة الغربية، يفيد في إبراز دور أعمال أرندت وأهميتها في الخطاب العام حول البيولوجيا السياسية. لقد نبّه فوكو العديد من الكتّاب إلى طريقة النظر للسياقات الدولية الأخيرة فيما يتعلق بالصراعات الدولية، وتحديدا ممارسات إدارة الولايات المتحدة منذ عام 2001 في مجال مكافحة الإرهاب. ومن خلال التحقيق في تناقضات الليبرالية في إطار منظور البيولوجيا السياسية، كان لابد إعادة تحديد منظور جديد للمؤسسات والممارسات من حيث الصلاحيات والهياكل والموضوعات التي تمارس عليها (Perezalonso, 2010: 147-165).

وتجيب أرندت على ظاهرة الإنتاج الممنهج للحياة العارية في الأنظمة الاستبدادية على حد تعبير أغامبين، على أنها قائمة على ظاهرة سياسات المواليد. وهي تضع هذا المفهوم،

الذي يعني حقيقة أن كل حياة الإنسان تبدأ مع الولادة، بمثابة الفئة المركزية للفكر السياسي؛ وذلك لأن المواليد الجدد هم بمثابة القادمين الجدد والمبتدئين، ومن ثم ينخرطون في العمل وتتخذون زمام المبادرة. إن قدرة الإنسان للتصرف بحرية تتجذر وجوديا في إطار هذا العمل المتمثل في المواليد (Arendt, 1958: 177). إن مفهوم المواليد هو مفهوم البيولوجيا السياسية الذي يعارض مفهوم سياسات الموت للحياة العارية، وهو عبارة عن رد على سياسات الموت الضمنية في البيولوجيا السياسية الحديثة، والموجودة في الأنظمة الشمولية في القرن العشرين. وقد أصبحت أرندت مقتنعة في خمسينيات القرن العشرين أن الشمولية تشكل شكلا جديدا، ولكنه "ضروري" للحكومات، أين إمكانيات حدوثها تتوافق مع بعض التجارب الأساسية للإنسان، وبالتالي هي غير قابلة للتكرار بطبيعتها، والتجارب الأساسية التي يستجيب لها الشمولية سياسيا هي تلك المتعلقة "بالوحدة" (Arendt, 1951: 474).

في نهاية كتابها الشهير حول "أصول الشمولية"، حذرت حنّا أرندت من أن الحلول الشمولية قد تؤدي إلى إمكانية عدم سقوط الأنظمة الشمولية، وقد عاش جورجيو أغامبين وكتب في عالم تحققت فيه نبوءة أرندت. وهنا يمكن مقارنة محاولات أرندت وأغامبين لفهم معسكرات الاعتقال والإبادة، وخصوصا أهميتها بالنسبة للطريقة التي تعمل بها الديمقراطيات الليبرالية الحديثة في الوقت الحاضر. بالنسبة لأرندت يمثل المعسكر مظهرا للشر الراديكالي الذي كشف جوهر الشمولية، وهو يمثل المؤسسة الأهم في الأنظمة الشمولية. وتشترك النازية والستالينية في قدرتها على إبادة الملايين من البشر الأبرياء دون سبب أو منفعة، وما تشتركان فيه ليس مجموعة من المؤسسات أو طرق إنتاج ولكنهما تشتركان في المعسكر، أي المكان الذي وضعت فيه الإنسانية نفسها أمام إشكالات جوهرية، المكان الذي ظهر إلى حيّز الوجود الشكل الجديد للشر. ورغم أنه مع انهيار الأنظمة الشمولية وإغلاق المعسكرات تم التخلص من الشر الجذري، ولكن لم يتم التخلص من الحلول الشمولية التي يمكن إعادتها إلى حيّز الوجود.

تسمح تحليلات أرندت حول البيولوجيا السياسية بإدراك العديد من الأبعاد والمنظورات التي كانت مخفية بسبب عدم الربط بين نموذج الشمولية ونموذج البيولوجيا السياسية (Schwarz, 2013: 79-85). أولا، تحليلات أرندت تسمح لنا بدراسة نتائج البيولوجيا السياسية في الحداثة من خلال فكرة التعددية التي تمتاز بها، حيث أنه عند تقدير الدور الذي تلعبه التعددية في العلاقات الإنسانية والعمل السياسي، فإننا نستطيع فهم العواقب المترتبة على السياق السياسي الحديث المرتكز حول الأبعاد البيولوجية للحاجيات الجسدية، حيث أن القواسم المشتركة في طلب الحصول على الحاجيات يجب أن تُفهم على أنها تمثل مصلحة سياسية مشتركة، والتشابه في الجسد يُؤخذ كأساس للمساواة (Arendt, 1951: 2000) البعد الثاني الذي يمكن أن نستشفه من تحليلات أرندت هو فهم نتائج الفهم ذي التوجه الطبيعي للسياسة القائم على البيولوجيا، والذي يسمح بكشف الكل الذي في إطاره يظهر الإنسان متضمنا في هياكل بيولوجيا سياسية. ليس فقط كما هو محدّد ومشكّل ومتأثر بالعمليات البيولوجية في إطار نموذج يتعلق بالسياسة كإدارة، لكن أيضاً كجزء لا يتجزأ من الهياكل المجتمعية والسياسية التي تعكس التقلبات الدورية لعمليات الحياة. إن المفهوم الأصلي للبيولوجيا السياسية (قبل إسهامات فوكو) يركّز أكثر على مفهوم الدولة بوصفها كائنا حيا، لكن هذا الاتجاه أخطأ إلى حد بعيد في ربط هذه العلاقة، بينما في إطار توجُهات أرندت، يتم التركيز على كيفية عرض مفهوم الحياة في إطار الهياكل الإجرائية للمجتمع السياسي في الحداثة الغربية. ثالثاً، يمكن أن نستشف بيولوجيا سياسية وفق مفهوم أرندت من خلال المنظور الحديث الذي يركز على فكرة أن الإنسان والتاريخ يمثلان تشكيلا ذاتيا أساسيا في سياق يضع كل من التاريخ والطبيعة كعملية. لقد تتبع دانا فيلا (Dana Villa) هذا المنظور الذي يرجع إلى تحليلات أرندت للحداثة الغربية في إطار مشروع "اختراع البشرية"، والمؤسس حول قدرة البشرية على تقليد واستغلال العمليات الطبيعية. وقد قام فيلا بالتأكيد على أفكار أرندت حول منعطف البيولوجيا السياسية عندما لاحظت أن مشروع اختراع البشرية يحمل تشكيلا عنيفا للمواد البشرية المتاحة، حتى أنه في النهاية تختفي الطبقات والأجناس والأفراد، وتبقى عينات من الأنواع المثالية فقط (Villa, 1999: 185) تمنح أفكار أرندت حول تداعيات المنعطف العلمي، أين أصبح كل من الإنسان والطبيعة ذات وموضوع في تحليل تصنيع واستنساخ الحياة والعالم، مقاربة نقدية لقضايا ما بعد الإنسانية وظهور الحياة الاصطناعية.

لقد قامت أرندت من خلال تقديمها للأسس الأولى لمفهوم المواليد مثلاً، بعدما قامت بوضع الخطوط الرئيسية لتفسير الشمولية، وهذا ما يشير إلى أنه من خلال هذا المفهوم (المواليد) لم ترد أرندت فقط صياغة سياسة مناهضة للشمولية، ولكن أرادت وضع أسس لسياسات للحياة كما وضعت الشمولية سياسات للموت. وبناء على هذه الفرضية، من الخطأ اعتبار أن أرندت أرادت مواجهة السياسة الشمولية عن طريق فصل مفهومها للسياسة عن أي اتصال مع الحياة البيولوجية. إن

السياسة الشمولية هي الإبادة غير الضرورية للأفراد، أما السياسة عند أرندت، فهي تستند على إعادة تقييم ولادة وتعددية الأفراد، وهو ما يضعها في إطار المصفوفة الخطابية أو الابسمتية التي يسمّها فوكو بعد ذلك بالبيولوجيا السياسية.

لقد عُرف مفهوم المواليد لدى أرندت في عام (1953)م وهو العام الذي ألقت فيه محاضرات غير منشورة عن "كارل ماركس والتقليد في الفكر السياسي" في جامعة برينستون (Princeton)، ونشرت فيه أيضاً "الأيديولوجيا والإرهاب"، الذي ضمّته كفصل أخير في الطبعة الثانية كتابها الشهير حول أصول الشمولية عام 1958. لا تحتوي محاضرة ماركس على أية إشارة إلى المواليد أو أو القديس غسطين (ذلك أن أطروحتها للدكتوراه كانت حول مفهوم الحب لدى القديس أوغستين)، لكنها تضمّنت تحليلا مستفيضا حول فئة العمل كدلالة على حيوانية الإنسان التي لا يمكن التغلب عليها. وقد ظهرت دلالات المواليد وأوغسطين أول مرة في فصل "الأيديولوجيا والإرهاب"، حيث قامت أرندت بتعيين العلاقة بين الفعل والمواليد والإبداع. في هذا المجال تقول أرندت "البداية... هي القدرة العليا للإنسان، سياسياً، هي متطابقة مع حرية الإنسان، وكما يقول القديس أوغستين فإن البداية هي التي تخلق الإنسان (Initium ut esset homo creatus est)، إن هذه البداية مضمونة مع كل ولادة جديدة"(Arendt, 1951: 478-479). إن الأدلة النصية المتوفرة تؤكد أن أرندت بدأت في استعمال مفهوم الولادة بعد نشرها للطبعة الأولى لأصول الشمولية عام 1951.

ويشير الفكر السياسي لأرندت بعد عام 1951 إلى أن الآثار السلبية للبيولوجيا السياسية ينبغي معالجتها من خلال بيولوجيا سياسية إيجابية. وقد حدد روبرتو اسبوزيتو (Roberto Esposito) هذه الثنائية لخطاب البيولوجيا السياسية، أي تقسيم البيولوجيا السياسية إلى سياسة تؤكد على الحياة وسياسة رافضة للحياة (Esposito, 2008: 41-77). لكن محاولات اسبوزيتو الساعية لفهم أسباب هذه الازدواجية ومنطقها في إطار ما يسميه "نموذج التحصين" (Paradigm of Immunization)، تبدو غير كافية لتفسير مجموعة متنوعة من طرق أين تحمل الحياة دائما وظيفة مزدوجة غير عادية في خطاب البيولوجيا السياسية. وهنا يمكن رؤية أثر هذه الثنائية الذاتية غير العادية للحياة على سبيل المثال عند ثنائية فرويد حول المحركات الأساسية (Eros وThanatos)، وفي تمييز فوكو بين الجنسانية والملذات، وفي فكرة أغامبين حول الحياة العارية التي يمكن أن تكون مقدسة فقط عندما تكون تحت شكل من أشكال القانون، ولكن يمكن أن تكون لها وظيفة تعويضية، وربما أهم مثال في هذا المجال نجده في تمييز والتر بنجامين (Walter Benjamin) بين "الحياة المجردة" و"الحياة موجودة بشكل مماثل في الحياة الدنيوية والموت والآخرة" (Benjamin, 1999: 249-252) ما يمكن ملاحظته هنا، هو أنه في كل هذه الحالات، إذا أصبحت الحياة البيولوجية موضوعا أو هدفا للسيطرة السياسية والهيمنة في سياسات الموت، فإن الحياة البيولوجية يجب أن تكون قادرة أيضاً على أن تصبح ذاتا لمقاومة الهيمنة.

2- جيورجيو أغامبين والتقريب بين حنّا أرندت وميشيل فوكو:

على أساس التلاعبات الأيديولوجية التي عملت على معاكسة الديمقراطية والشمولية لتعزيز الأولى على حساب الثانية بدون تمحيص وتدقيق، وعلى أساس ديمومة ممارسات الإبادة الجماعية ومعسكرات الاعتقال في العالم غير الاستبدادي المعاصر، والانزعاج من التطورات الحالية للمجالات البيولوجية والإيكولوجية، يجب علينا النظر في حقيقة أن نفي مبادئ حكم القانون الديمقراطي من طرف الأنظمة الشمولية في القرن العشرين كان لا يتعارض مع أخذ هذه الدول منطوقات تطبيقية تنبع من صميم دول القانون (Martine, 2005: 23). إذا كان هذا ممكنا فإنه، وفقا لجورجيو أغامبين، في أي دولة حديثة، هناك نقطة تحدد لحظة ما أين قرار يتعلق بالحياة يصبح قرار متعلق بالموت، أين البيولوجيا السياسية يمكن أن تنعكس إلى سياسات الموت (Thanatopolitique) (Agamben, 1998: 132). ولكن فوكو الذي يعود له الفضل في التنظير للبيولوجيا السياسية، لم يوفّق في التفكير في الطابع المركزي لمعسكرات الاعتقال النازية، وخلافا لحنّا أرندت، لم يحقق فوكو إلى قليلا حول سياسة الدول الشمولية الرئيسية في القرن العشرين (Agamben, 1998: 129). في المقابل، وفقا لأغامبين، فإن منظور البيولوجيا السياسية هو الذي أحدث النقص والقصور لدى أرندت عند تحليلها لمعسكرات الاعتقال. حتى في كتاب "الحالة الإنسانية"، الذي يعطي دورا مركزيا لانتشار الحداثة من خلال عملية الحياة، إلا أن أرندت لم تحدد له أي صلة صريحة مع تحليلاتها حول "أصول الشمولية". من خلال تطوير مفهوم الحياة العارية أو الحياة المقدسة في علاقتها بالسلطة السيادية، والحياة المتحكم فيها من طرف السياسة في شكل استثناء وتحليلها على أساس أنها استثناء من الداخل، فقد أراد أغامبين تقريب وجهات النظر بين أرندت وفوكو من أجل دعم الأطروحة التاريخية–الفلسفية حول التواطؤ السري والجوهري بين الديمقراطية والشمولية (Agamben, 1998: 18). تعتمد إسهامات كل من روبرتو إسبوزيتو وجورجيو

أغامبين حول موضوع البيولوجيا السياسية بدرجة كبيرة وبشكل مباشر على أعمال حنّا أرندت حول الحالة الإنسانية وأصول الشمولية، ورغم أنهما وصلا إلى مفهومين مختلفين للبيولوجيا السياسية، إلا أن نتائج منظوراتهما مبنية على نظريات أرندت. أولا فيما يتعلق بفكرة المعسكر التي تعد منطق البيولوجيا السياسية للحداثة بالنسبة لأغامبين، وثانيا فيما تعلق بأهمية الولادة وإعادة الولادة بالنسبة إلى بيولوجيا سياسية إيجابية حسب إسبوزيتو.

لقد كان جورجيو أغامبين الأول في إيطاليا الذي استخدم إسهامات فوكو حول البيولوجيا السياسية في سياق بحث حول تداعيات الحياة على السياسة، وهو بذلك درس كيف أن هذه التداعيات غيّرت جذريا الفئات السياسية في الفكر الغربي، ولهذا الغرض، وعلى الرغم أن أغامبين يعتبر موقف فوكو حول السلطة حاسما، أي مقاربته "المجهرية"، إلا أنه رأى أنه من الضروري تصحيح أطروحات فوكو، من أجل تحليل نقاط الالتقاء بين النموذجين الغربيين للسلطة: نموذج البيولوجيا السياسية والنومذج القانوني المؤسسي. إذا كان فوكو يعد الأب المؤسّس لعملية تكوين هوية منفردة لإدارة الحياة البيولوجية للسياسة الحديثة، إلا أن أغامبين لم يوضح فقط أنه يجب وضع البيولوجيا السياسية في إطار علاقة الإقصاء والإدماج التي تنتهجها دولة الاستثناء، بل أكّد على أن هذه الظاهرة كانت بمثابة موضوع مهم في الفكر القانوني والسياسي الغربي. على سبيل المثال، وفي إطار إعلانات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، تم إدراج الحياة الطبيعية في نظام الدولة القومية، لأن الولادة البسيطة أو الحياة العارية، تمثل مصدر القانون. ولكن في إطار تحول الحياة الطبيعية في الحياة السياسية، وفي إطار اختفاء مفهوم الإنسان في مفهوم المواطن، تم تأسيس سيادة الدولة، حيث أن الحقوق المنسوبة للإنسان منذ ولادته مضمونة في حالة واحدة، أين الحياة الطبيعية تكون تابعة للدولة، وبالتالي يتم تحديد النشأة بالنظر بصورة حصرية لمفهوم الأمة. وإذا قامت الإعلانات الأولى باستبدال مفهوم الحياة العارية مع مفهوم المواطن، فإن المنظمات الإنسانية اليوم تناضل من أجل حقوق عالمية باسم حياة لا تحمل أي شكل من أشكال الدلالة السياسية، وهو ما يشير إلى فصل نهائي بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن. ومن أجل فهم العلاقة بين السلطة البيولوجية والشمولية يجب الإطلاع على حجج أغامبين حول نموذج "المعسكر"، حيث أن الإنجاز العظيم لأرندت حسبه هو تحديدها لخصوصية الشمولية والمعسكرات، التي تبقى مختلفة عن ظاهرة السلطة البيولوجية، والعلاقة بين السلطة البيولوجية والشمولية تظهر من خلال الظروف السياسية التي تحدد العلاقة بين الحياة البيولوجية والحياة السياسية. وتظهر البيولوجيا السياسية عندما تقرر الدولة القيام مباشرة، بالإضافة إلى وظائفها العادية، بوظيفة الحياة البيولوجية للأمة (Agamben, 2002: 53)، وهنا يشير أغامبين إلى أن المعسكرات تمثل فضاء البيولوجيا السياسية المطلق، أين لا يوجد أمام السلطة سوى الحياة البيولوجية النقية بدون أية وساطة.

لقد قام الفيلسوف الإيطالي أغامبين بأخذ تحليلات فوكو حول السلطة البيولوجية وحاول تقريبها من أعمال حنّا أرندت حول الشمولية، ويرى هذا الكاتب في البيولوجيا السياسية إدخالا للحياة البيولوجية (zoé) في مجال السياسة (polis)، الشيء الذي يمحي تدريجيا التمييز بين الحياة الطبيعية والحياة السياسية. ويفسّر أغامبين ظاهرة الشمولية (والظاهرة التركيزية بصفة عامة) من خلال التحول الجذري الذي حصل من خلال الانتقال إلى البيولوجيا السياسية. وعند التقاطع بين الشمولية والبيولوجيا السياسية يحدد مفهوم "الحياة العارية"، الذي ينبع من اشتراط الحالة الأولية، أين الكائن الإنساني ليس له شكل آخر من أشكال الحياة سوى الحياة البيولوجية، لأنه مستبعد من الساحة السياسية. وبناء على مفهوم أغامبين يمكن القول أن السياسة سوف تطوّر تدريجيا تعريف بيوسياسي للكائن الإنساني القاعدي، يمكن تحليله وفقا لما يُسمى بالاحتياجات الأولية للكينونة. بالنسبة لأغامبين فإن البيولوجيا السياسية تمثل شرطا جوهريا للحداثة القانونية والسياسية الغربية، خاصة وأنه في إطار إعلانات حقوق الإنسان، تُقدّم الحياة (العارية) كمصدر للقانون. في هذا المجال، فإن شرعية السلطة السياسية تستند على إقصاء الحياة العارية، فضلا عن العزلة السياسية التي تفرز عن صورة "المحظور"، أي صورة الإنسان المنبوذ (الكائن الذي لا يمكنه التضحية، أين القاتل لا يُعتبر من قبل السلطات أنه مجرم) (Agamben, 1998: 149). تمثل الأشكال المتطرفة للتنظيم الاجتماعي (الشمولية) التي عرفتها الدولة الحديثة نوعا من إعادة تعريف العلاقة بين شخصية صورة الإنسان وصورة المواطن، بين الولادة والانتماء. في هذه الظروف، فإن لدولة البيولوجيا السياسية صلاحيات في تعيين الحدود بين الحياة التي تستحق أن تُعاش، وتلك الحياة التي لا تستحق، وبين مفهوم الحياة التي لا قيمة لها أو الحياة التي لا تستحق العيش.

تتواجد سلطة الدولة الحديثة على نحو متزايد في إطار مجموعة من ممارسات الرقابة والإدارة، حيث أنها لا تهدف إلى مجرد استخدام العنف لقمع الممارسات المنحرفة، ولكنها تتحمل أكثر فأكثر مسؤولية حياة الناس وحركة المواطنين. بالنسبة

للسلطة فإن المجتمع يمثل مجموعة من الكائنات الحية، تشكّل جسما اجتماعيا فوقيا. في هذا السياق، يؤدي شكل التنظيم الاجتماعي الشمولي إلى انحلال "السياسة التشريحية" (فعل العيش) مع "سياسة الموت" (فعل الموت)، وهذا الإجراء ممكن فقط إلا في حالة الاستثناء. إن حالة الاستثناء تمثل أساس الدولة الشمولية، التي من خلال تمتعها بقرار حول قيمة الحياة، يمكن أن تعكس السياسة التشريحية إلى سياسة الموت. وفي إطار المجتمع الحديث وخاصة المجتمع الشمولي، يمكن ملاحظة التماهي بين السياسة والشرطة، التي تؤدي إلى الخلط بين الحرص على الحياة والكفاح ضد العدو. من خلال ما سبق، يتأكد أن مساعي تحسين النسل والمساعي الأيديولوجية تشكل مجموعة غير محدودة تسعى لضمان حياة "الأجساد السكانية". وفي هذه الحالة، يصبح معسكر الاعتقال مكانا لقرار سيادي يؤشر على استبعاد من الحياة السياسية، على أساس أن الكائن الإنساني– المحاصر بين البقاء والموت– مُختزل في الحياة العارية (البيولوجية)، وهذا الاستبعاد الشمولي يظهر كنتيجة لاستثناء أصبح بمثابة معيار وقاعدة.

رابعاً: ما بعد الشمولية والبيولوجيا السياسية: الديمقراطية الراديكالية عند أنطونيو نيغري ومايكل هاردت

يؤكد نيغري وهاردت أنه إذا كانت الديمقراطية الحديثة هي وليدة الحرية، فإن الديمقراطية الراديكالية اليوم تريد أن تكون وليدة المشترك(Negri et Revel, 2008: 5)، ومادام هذين المفكرين يرفضان الاستراتيجيات القائمة على سلطة الدولة، فإن نظريتهما في الديمقراطية تقوم على أساس إستراتيجية حول التعدد كمشروع منظم ذاتيا لإعادة التكوين السياسي. بالنسبة لنيغري وهاردت توجد ثلاث عناصر تكوّن أفعال التعدد: ممارسات سياسية جزئية للتمرد، اقتراحات جماعية للثورة، مشاريع بديلة طوباوية (Hardt and Negri, 2001: 242). ويرفض نيغري وهاردت الأشكال الحديثة للديمقراطية ويؤكدان أن مفاهيم "الجمهور" و"الشعب" وضعت من طرف قواعد المجتمع لإعطاء الشعب نوعا من السيادة، بينما السبب الحقيقي هو وضعهم تحت الرقابة، ولهذا يدعوان إلى العمل وفق قواعد جديدة، يمكن أن تؤسس لمشروع ديمقراطي جديد. وبسبب الفساد الذي تعرفه الديمقراطية التمثيلية الحديثة، فإنهما يدعوان من خلال التعدد إلى توجيه مفهوم الديمقراطية نحو مفاهيمها الراديكالية والطوباوية، أو الديمقراطية المطلقة بأن يحكم أي شخص من طرف أي شخص (Hardt and Negri, 2004: 307).

وتختلف المنظورات المعاصرة للديمقراطية الراديكالية عن نماذج الديمقراطية الأخرى من خلال التأكيد القوي الذي تضعه لأربعة مفاهيم أساسية: الاحتمالية، التنافر، الصراع والانفتاح. وهذا التركيز على هذه النقاط يلتقي عند مشاهد وأراء تحدث عنها إرنستو لاكلو (Ernesto Laclau) وشانتال موف (Chantal Mouffe) من جهة، وهاردت ونيغري من جهة أخرى (Laclau and Mouffe, 1985; Laclau, 1990; Mouffe, 2000). لقد شهد العقد الماضي تطورات مفاهيمية في الفكر الراديكالي إلى جانب مجموعة من الأحداث السياسية والنزاعات، ما أدّى إلى زيادة نشاط مختلف فئات المجتمع في إطار الديمقراطية الراديكالية، وتسليط الضوء على حدود المقاربات المختلفة والدعوة لتجديد الفكر الديمقراطي. لقد قامت العديد من ثنائيات النظرية على غرار "تنظيم الهيمنة العمودي" مقابل "التمفصل الأفقي للاختلافات"، مع ارتباطها بالنزاعات السياسية التي تؤطرها الحركات الشعبية المناهضة للتنسيق المركزي والفعل السياسي الموجه من طرف الدولة، لقد أدت هذه التطورات إلى ازدياد النبرة العاطفية للنقاشات المجردة للنماذج التقليدية للديمقراطية، وزادت من أهمية تجديد الفكر الديمقراطي.

حسب معظم المثقفين الراديكاليين، فإنه لا توجد ديمقراطية حقيقية في المجتمع المعاصر بل يوجد صراع من أجلها، وبما أنها غير ممكنة فإن الناس هم مستغلون باستمرار ومضطهدون ومحرضون ضد بعضهم البعض، ومن أجل وضع الديمقراطية في حدود الممكن، فإن الناس يحتاجون إلى تطوير قابليتهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم. يؤكد نيغري وهاردت على أن القوة الداعمة الأساسية للمقاومة الحديثة وصراعات التحرر هي رغبة غالبية الشعب في الديمقراطية الحقيقية، وأن بديله الديمقراطي الجديد قائم على التنظيم الذاتي للتعدد الذي يضمن ثورة ناجحة غير ناتجة عن الاستيلاء العنيف على سلطة الدولة، ولا الفوز في الانتخابات، وإنما من خلال الأداء الديمقراطي للتعدد (Hardt and Negri, 2004: 67)، إن هذا هو جوهر الثورة الديمقراطية، هذه الثورة التي لا تنجح إلا إذا رغب بها غالبية الشعب وكان قادرا على صنعها، إن التحدي الحقيقي في مواجهة الديمقراطية ليس تطوير قوة مضادة، وإنما توفير قوة خلاّقة تكون بديل أصيل للديمقراطية. وفي هذا الإطار فإن الديمقراطية لا تحمل شكلا دولاتيا بل مجموعة من العادات المطوّرة من خلال التعاون والتواصل المثمّن لحرية الأفراد والمفكّك للتباين الاجتماعي، والمحوّل للوضعيات والبني الاجتماعية والمعزّز لتقرير المصير الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن التنظيم الذاتي يمكن أن يساهم في تمكين الشعب ومشاركته في العمليات الاجتماعية بدلا من أن يكون مستقبلا سلبيا أو لعبة في يد رأس المال. إن النقطة الأساسية في فكرة نيغري وهاردت لا تكمن في الأشكال التي يمكن أن تحملها

الديمقراطية المباشرة، بل في السلطة التي تستقر على التعدد، بدلا من أن تكون بجانب رأس المال أو الدولة مباشرة.

بعد صدور كتاب "الإمبراطورية" ساهمت حركات مناهضة العولمة في عرض نشاطات وأشكال التنظيم التي ساعدت على توضيح الأفكار التي حددها نيغري وهاردت في إطار مفاهيمها التصورية، إن هذا التنظيم الذاتي العالمي من الأسفل لا يمثل الفكرة الأصيلة لبعض العباقرة التنظيميين ولكن يمثل عمل العديد من الأيادي التي ساهمت في الإجابة عن الحالة الجديدة إن هذه الحركة وضعت من طرف نيغري وهاردت كجنين لمجتمع بديل ايجابي قائم على تكوين وحدة بيولوجية سياسية مدارة من طرف التعدد ومنظمة من طرفه كذل ومسيرة من طرفه كذلك والتي تمثل الديمقراطية في حركتيها الحقيقة (Hardt and Negri, 2000: 409). وكما تسعى النيوليبرالية إلى توسيع السلعنة الرأسمالية إلى كل مجالات المحيط البيولوجي، فإن الميزة المشتركة لمعظم حركة مناهضة العولمة تتحدد في الدفاع المشترك في إطار الفضاء العام، الأرض، الهواء، الماء، النبات، الحيوان،...

نقطة مشتركة أخرى تؤمن بها حركات مناهضة العولمة تتمثل في وعي متجدد نحو إبراز أهمية السلام والترابط العالمي، حيث أن ممارسات وعمليات كل من القطاع الخاص والدولة تقلل من مساهمة الشعب في اتخاذ القرار الذي يؤثر في حياته اليومية، فإن هناك وعي مشترك متزايد في إطار التعدد للحاجة لإعادة توزيع السلطة والاعتراف الواسع لفشل الأشكال التقليدية للتنظيم. وعليه فإن المؤسسات الديمقراطية الاجتماعية تظهر بشكل متزايد غير قادرة على توفير الحلول للإشكالات الأساسية الناتجة عن عقود من الإصلاح النيوليبرالي، وهذا ما يؤدي بالشعب إلى المطالبة بتمثيل أكبر في عمليات اتخاذ القرار في إطار المؤسسات العالمية، وفي هذا الإطار يؤكد نيغري وهاردت بأن التعدد يتعدى التمثيل السياسي بالمفهوم الديمقراطي الليبرالي (Hardt and Negri, 2003: 109-122)، وذلك لأنه يمثّل تنوّعا غير محدود وغير قابل للقياس، ولا يمكن اعتماد المقاييس الديمقراطية التقليدية للتعبير عن كل الفردانيات المكوّنة له.

من جهة أخرى، وعلى صعيد العلاقة بين الديمقراطية والعنف، تتضمن ثلاثية "الإمبراطورية" لمايكل هاردت وأنطونيو نيغري (Hardt and Negri, 2000; 2004; 2009) تحليلا واضحا وإدانة قوية للعنف القمعي، سواء المادي أو الرمزي، الذي تقترفه الرأسمالية الاستعمارية العالمية الأحادية ضد القوى الإبداعية التعددية للطبقة العاملة ما بعد المادية الناشئة. وتتضمن الثلاثية كذلك المفهوم الثاني للعنف، الذي يحمل نوعين هو الآخر، مادي ورمزي، باعتباره عملية ذاتية الإبداع للتمايز الذاتي الاجتماعي تقوم به الطبقة العاملة لتفصل نفسها أنطولوجيا عن المعتدين عليها، وعليه هناك مفهومين للعنف، الأول قمعي والثاني إبداعي. ويمكن فهم العنف الإبداعي من خلال فهم نيغري للأنطولوجيا، والمستمد من تفسيره لأفكار سبينوزا، باعتباره عملية عدائية للكينونة. في أعمال كثيرة لأنطونيو نيغري، خاصة كتاب "الشذوذ الوحشي" (Negri, 1991(a))، يصف سبينوزا باعتباره المنظّر–النموذج للحداثة بالنسبة لموضوع الإبداع الذاتي الاجتماعي، حيث أن الطبقة العاملة التي وصفها في هذا العمل باسم (التعدد) تخلق نفسها من خلال عملية عدائية، عنيفة في بعض الأحيان، للتمايز الذاتي الاجتماعي عن الطبقة الحاكمة. وعليه فإن الديمقراطية تقوم على السلطة الأنطولوجية للتعدد، وتنشأ في إطار عملية وجودية وإبداعية للصراع الاجتماعي. وفي كتاب "ماركس ما وراء ماركس" ((Negri, 1991(b))، يفسّر نيغري كتاب ماركس حول الاقتصاد السياسي (Marx, 1973) على أنه محاولة ماركس المنقوصة للذهاب إلى أبعد من فكرة المادية الجدلية، في إطار مفهومها المتعلق بالانتهاء إلغائي، نحو مفهوم أكثر انفتاحا لإبداع مادي أنطولوجي وغير غائي بل تعددي. في أعمال كثيرة لنيغري يتم وصف الإبداع الذاتي الاجتماعي كعملية عدائية من خلالها تفصل الطبقة العاملة نفسها وجوديا عن المعتدين عليها في عملية تتضمن العنف. وعليه، فإن فكرة العداء الأنطولوجي، الذي يتضمن العنف في بعض الأحيان، هي موضوع ثابت في معظم أعمال نيغري.

عندما تتم مناقشة العلاقة بين التعدد والإمبراطورية الرأسمالية العالمية، تصبح فكرة الإبداع الذاتي كتمايز ذاتي تنافري واضحة، وهناك العديد من الاستنكارات من العنف الرأسمالي في كتابات نيغري وهاردت، ولكن هناك أيضاً دعوات متكررة للعنف الإبداعي، وهما يؤكدان على أساس أنطولوجي جديد للتنافر أين يظهر التعدد تنافري وإبداعي (Hardt and Negri, 2000: 21)، ويؤيدان إنتاج الذاتية كسلطة من خلال الرفض والمقاومة والعنف والتأكيد الإيجابي على الوجود. في بعض الأحيان يؤكدان على السلمية من خلال الدعوة إلى "الحرب ضد الحرب" التي هي عملية ديمقراطية غير عنيفة، ولكن بعد فترة وجيزة وافقا على "الحرب التأسيسية" التي تخلق الذوات الجديدة. إن التعدد يتطلب إضفاء الشرعية على سلطته الذاتية والعنف، وهو ما يؤدي إلى القتال ضد الإمبراطورية (Hardt and Negri, 2004: 353). إن العنف الديمقراطي يمكنه فقط الدفاع عن المجتمع وليس إنشائه، وهذا يكون فقط بسبب أن فاعلي العنف الديمقراطي يجب أولا أن يكونوا ذاتيي

التكوين، والمطلوب هو الإرادة الديمقراطية للسلطة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، وككل عمل علمي أكاديمي وجب الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة، والقول أن نموذج الشمولية ونموذج البيولوجيا السياسية يمثلان وجهان لعملة واحدة، ورغم أن حنّا أرندت وميشيل فوكو لم يبديا أي اتصال مباشر في تأصيل المفاهيم الخاصة بهما، إلا أن تحليل النموذجين يؤدي إلى اعتبارهما تطورا خطيا ومباشرا لنفس الأفكار والمفاهيم. لقد عمل نموذج البيولوجيا السياسية على توضيح الطابع الشمولي للسياسة الغربية في مرحلة الحداثة، المتمثلة في الديمقراطية الليبرالية التمثيلية، كما عمل نموذج الشمولية على توضيح الطابع البيولوجي للسياسة في الأنظمة الشمولية في العالمين المتقدم والنامي. إن العلاقة التبادلية بين نموذجي الشمولية والبيولوجيا السياسية ومفهوم الديمقراطية تحتم إعادة النظر في أنماط توزيع السلطة في المجتمع، على أساس أن الأنماط الديمقراطية التقليدية عملت على السيطرة البيولوجية وليس تحرير الإنسان من قيود سياسات الحياة والموت. وهنا وجبت الإشارة إلى دعوات لتبني نوع جديد للديمقراطية يمكن أن يقاوم البيولوجيا الديمقراطية الليبرالية، وهو ما تجلّى في مفهوم الديمقراطية الراديكالية، الذي يسعى إلى تأسيس تقاليد ديمقراطية جديدة بعيدة عن السلطة السيادية للدولة.

لقد كشفت الدراسة الرهان الذي يحمله مفهوم البيولوجيا السياسية والصعوبات التي تكتنف دراسته، حيث يحمل هذا المفهوم من خلال دراسة جينيالوجية لآليات السلطة معنيين أساسيين، فهو يمثل نمطا خاصا لممارسة السلطة، من جهة، وبنية للتعبير عن السيادة من جهة أخرى. وبهذا المعنى، فهو يضع الحياة كحجر أساس للسلطة التي تمارس داخل المجتمع. ويقدم مفهوم البيولوجيا السياسية مصفوفة تحليلية لآليات السلطة تتجه نحو نمطين أساسيين، حيث أنه بالنسبة لفوكو، فإن الاهتمام يكون حول آليات خاصة تحكم حياة الأفراد والسكان، في حين يهتم أغامبين بكيفية ممارسة السلطة السيادية على مجال الحياة العارية، وهو بهذا يؤشر على إشكالية العلاقة بين السلطة السيادية والسلطة البيولوجية ضمن تحليلات فوكو، وبشكل عام يطرح العلاقة بين بين إعادة تعريف السلطة وعلاقتها بالدولة والسيادة. إن تحليل أغامبين لنمط ممارسة السلطة يتسق بقدر ما مع إمكانيات تحديثها على مستوى الفضاء القانوني والمؤسسيي وعلى مستوى السيادة، وكيف أن السيادة تقوم بتحديث الحياة العارية. وفي إطار هذا المفهوم للبيولوجيا السياسية، يمكن القول أن إسهامات أغامبين تعتبر كمكمّل لأفكار فوكو في إطار عملية التطبيع والرقابة التي تحكم الأجساد الفردية والجماعية، والتي تتخذ من الحياة العارية مادة خام والسعي لإضفاء الطابع السياسي عليها من خلال البحث عن أنماط تضمن بقاء حياة الإنسان. إن هذا المسعى يأخذ طابع الإقصاء من خلال تمييز الذوات الحية عن الذوات الأخرى التي يتم اعتبارها ككيانات غير قابلة للحياة، وأن حياتها ليست خاضعة للحماية، ومن ثم فإن جينيالوجيا أغامبين تعتبر كتحديث لعنف الإجراءات التي تعتمد عليها السلطة السيادية.

إن العنف الذي ميّز كل من الأنظمة الشمولية والأنظمة الديمقراطية يجب أن يكون محل تفكير عميق في قلب مشكلة المواطنة والسيادة، وهو ما ذهبت إليه حنّا أرندت في فكرها السياسي من خلال تحليلها لظاهرتي العنف والشمولية. وفي هذا الإطار، تقدّم الظواهر الشمولية، حيث بقاء الإنسان كضامن للنوع البشري مهدد بصورة فعلية وأساسية، نموذجا للتفكير في العنف الذي يعاد إنتاجه يوميا من طرف اللاجئين، الأقليات، وسكان الدول الفقيرة. ومن خلال هذا التحليل لمنطق السلطة في إنتاجها للحياة العارية، يقدم أغامبين تحليلا للحداثة السياسية يتضمن تفسيرات كافية لجوانب معينة لظاهرة الشمولية والديمقراطية كبيولوجيا سياسية، بصورة منفصلة ولكن تحمل نفس المنطق الذي يسعى لإضفاء الطابع السياسي على الحياة العارية. ومن خلال تحليل هذا النوع من العنف ومنطق السلطة في إطار مرحلة الحداثة الغربية، يظهر "المعسكر" كنموذج في التحليل، نظرا لسيطرته على أساليب التحكم في الحياة والموت خلال القرن العشرين، حتى بدى أهم أسلوب بيولوجي للرقلبة والسيطرة، رغم أنه لا يمثل كل السياسة. ومن خلال اعتبار السلطة البيولوجية كأليات للسيطرة، وجب التفكير في إمكاينة مقاومة هذه السلطة، وهنا تصبح الحياة الأساس في إشكالية وجود سياسة ممكنة، وهو ما يؤدي إلى التفكير في مفهوم إيجابي للبيولوجيا السياسية، والتفكير من خلال أطر ميتافيزيقية وأخلاقية، وهو الأمر الذي ذهب إليه أنطونيو نيغري من خلال تنطويره لمفهوم التعدد الذي يقوم بالإنتاج البيولوجي للسياسية من أجل مقاومة السلطة البيولوجية للامبراطورية.

إن أفضل طريقة لفهم تحليل أرندت للحياة كسياسة هي اعتبارها نقدا للبيولوجيا السياسية الليبرالية في مرحلة الحداثة، وهنا يعتبر العديد من الباحثين أن جوهر نظرية البيولوجيا السياسية لدى أرندت تتمثل في مفهوم المواليد. وعليه، فإن تحليل وعرض أرندت للتحول الحديث للحياة نحو مركز السياسة، من خلال مظاهر المجال الاجتماعي المختلفة، يقدّم فهما شاملا للقضايا الأساسية للبيولوجيا السياسية كجزء هام في

الخطابات المعاصرة حول هذا الموضوع. وبينما لا تركز أرندت على دور السيادة، ولا على المؤسسات المرتبطة بآليات البيولوجيا السياسية، ولم تنخرط في تحليل البنى التحتية للسلطة، وإنما أولت من خلال أعمالها أهمية بالغة للحياة في مجملها والضرورات البيولوجية للحياة على وجه الخصوص. وهذا ما يوضح كيف أن الذوات التكنولوجية تتشكل وتتكيف من المنطق البيولوجي. إن هذا المنطق البيولوجي التكنولوجي هو الذي حاولت أرندت توضيحه، من خلال تقديم خرائط لممارسات معينة للعنف السياسي والأخلاقي.

وعلى صعيد البديل الديمقراطي الذي يستطيع تجاوز العنف الذي تمارسه السلطة البيولوجية، وجب التفكير في أطر سياسية جديدة تتعدي منطق السيادة، وهنا يرفض الديمقراطيون الراديكاليون مفاهيم الحد الأدنى والمفاهيم الإجرائية الديمقراطية التي يقدمها معظم علماء السياسة، حيث أنهم يسعون ليس فقط لتحسين جذري في نوعية الاحتجاج والمشاركة وحماية الحريات المدنية، ولكن أيضاً لتحسين طبيعة الحياة المدنية وحياة المواطنين بطرق موضوعية، وهذا ما يتطلب تكافؤ أكبر بين السلطة والموارد داخل المجتمع ورفع مستوى البشر كفاعلين مستقلين. وبهذا فإن الديمقراطيين الراديكاليون ملتزمون بتوسيع مجال الديمقراطية خارج الدولة وإدماجها أكثر في الحياة الاجتماعية.

المصادر والمراجع

Agamben, G. (1998). Homo sacer: Sovereign power and bare life, Trans. D. Heller-Roazen, Stanford: University Press Stanford

Agamben, G. (1999). Remnants of Auschwitz: The witness and the archive, Trans. D. Heller- Roazen, New York: Zone Books

Agamben, G. (2000). Means without end: Note-t-on politics, Trans. V. Binetti and C. Casarino, Minneapolis: University of Minnesota Press

Agamben, G. (2002). Qu'est-ce qu'un camp?, In, Moyens sans fin. Notes sur la politique, Paris: Rivages Poche

Arendt, H. (1951). The Origins of Totalitarianism, New York: Harcourt, Brace & Co

Arendt, H. (1958). The Human Condition, Chicago and London: The University of Chicago Press

Benjamin, W. (1999). Selected Writings. Volume 2: 1927-1934, Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press

Casarino, C. and Negri, A. (2004). It's a powerful life: a conversation on contemporary philosophy, Cultural Critique, 57, p 151-183

Deleuze, G. (1990). Post-scriptum sur les sociétés de contrôle, In, Pourparlers, 1972-1990, Paris: Minuit

Esposito, R. (2006). Totalitarisme ou biopolitique, Tumultes, 26, p 09-20

Esposito, R. (2008). Bios-Biopolitics and Philosophy, Minneapolis: University of Minnesota Press

Foucault, M. (1976). Histoire de la sexualité, Tome I, La volonté de savoir, Paris: Gallimard

Foucault, M. (1978). The History of Sexuality: Volume I, The Will to Knowledge, trans. Robert Hurley, New York: Random House

Foucault, M. (1994(a)). La politique de santé au XVIIIe siècle, In, M. Foucault, Dits et écrits, Paris: Gallimard

Foucault, M. (1994(b)). Naissance de la biopolitique, In, M. Foucault, Dits et écrits, Paris: Gallimard

Foucault, M. (1994(c)). Les mailles du pouvoir, In, M. Foucault, Dits et écrits, Paris: Gallimard

Foucault, M. (1995). Discipline and Punish: The Birth of the Prison, translated by Alan Sheridan, NY: Vintage Books

Foucault, M. (2001). La naissance de la médecine sociale, In, M. Foucault, Dits et écrits, Paris: Gallimard

Foucault, M. (2003). Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France 1975-1976, ed. Arnold I. Davidson, trans. David Macey, New York: Picador

Frédéric, K. (2008). Les usages de la biopolitique, L'Homme, 187-188, p 295-314

Genel, K. (2006). The Question of Biopower: Foucault and Agamben, Rethinking Marxism: A Journal of Economics, Culture & Society, 18(1), p 43-62

Hardt, M. and Negri, A, (2004). Multitude: War and Democracy in the Age of Empire, New York: Penguin Books

Hardt, M. and Negri, A. (2000). Empire, Cambridge: Harvard University Press

Hardt, M. and Negri, A. (2001). Adventures of the Multitude, Rethinking Marxism, 13(3/4), p 236-243

Hardt, M. and Negri, A. (2003). Globalisation and democracy, In, S. Aronowitz and H. Gautney, (eds.), Implicating Empire : Globalisation and Resistance in the 21 st Century World Order, New York: Basic Books, p 109-122

Hardt, M. and Negri, A. (2009). Commonwealth, Cambridge: The Belknap Press of Harvard University Press

Laclau, E. (1990). New Reflections on the Revolution of our Time, London: Verso

Laclau, E. and Mouffe, C. (1985). Hegemony and Socialist

Perezalonso, A. (2010). The Message of Torture: Biopolitics and Bare Life in the US Discourse of the War on Terror, Global Discourse, 1(2), p 147-165

Schwarz, E. (2013). The Biopolitical Condition: Re-thinking the Ethics of Political Violence in Life-Politics, PhD Thesis, London: Department of International Relations, London School of Economics and Political Science

Thoburn, N. (2003). Deleuze, Marx and Politics, London: Routledge

Toscano, A. (2007). Always already only now: Negri and the biopolitical, In, T. Murphy, A. K. Mustapha (eds.), The Philosophy of Antonio Negri: Revolution in Theory, Sterling, VA: Pluto Press, p 109-128

Villa, D. (1999). Politics, Philosophy, Terror, Essays on the Thought of Hannah Arendt, Princeton: Princeton University Press.

Strategy: Towards a Radical Democratic Potitics, London: Verso

Leibovici, M. (2005). Biopolitique et compréhension du totalitarisme: Foucault, Agamben, Arendt, Tumultes, 2, (25), p 23-45

Marx, K. (1858). (1973). Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy, Harmondsworth: Penguin

Mouffe, C. (2000). The Democratic Paradox, London: Verso

Negri, A. (1991(a)). The Savage Anomaly. The power of Spinoza's metaphysics and politics, Translated by Michael Hardt, Minneapolis: University of Minnesota Press

Negri, A. (1991(b)). Marx beyond Marx. Lessons on the Grundrisse, Translated by Harry Cleaver, Michael Ryan and Maurizio Viano, New York: Autonomedia/Pluto

Negri, A. et Revel, J. (2008). Inventer le commun des hommes, Multitudes, 31, p 5-10

Biopolitics and the Understanding of Totalitarianism: Violence and Power in the thought of Michel Foucault and Hannah Arendt*

Dina B. Murad*

ABSTRACT

The aims of this research is to analyze firstly the relationship between the totalitarianism paradigm of Hannah Arendt and biopolitical paradigm of Michel Foucault, and find the common points between the two concepts in order to confirm the linear, intellectual and conceptual continuity thesis of both paradigms. Secondely, we analyse the relationship between the two paradigms and liberal democracy in the age of modernity in order to confirm the teleogical solidarity thesis between the three concepts. To find these relationships between totalitarianism, biopolitics and democracy, we must overlap the given stereotype than take the negative relationship between totalitarianism and democracy. However, the biopolitical paradigm, through its focus on control of bodies practiced in Western societies, can help to reformulate the relationship between totalitarianism and Western democracy, and confirm the historical solidarity between them, because the employment of both paradigms the same techniques and disciplines. To reach the goal of the study, we will first discuss the relevance of Michel Foucault constribution in the emerging of biopolitical paradigm, and secondely we present the redefinition tentatives of theis paradidm by Antonio Negri and Giorgio Agamben. Thirdely, we analyze the relationship between biopolitics and totalitarianism by comparing Arendt and Foucault ideas, in addition to the contributions Agamben and its "camp" paradigm, which confirm the historical solidarity relationship between totalitarianism and Western democracy.

Keywords: Biopolitics, Totalitarianism, Michel Foucault, Hannah Arendt, Radical Democracy.

* Batneh University, Algeria. Received on 21/07/2015 and Accepted for Publication on 13/12/2015.